

ناقش خطوات انضمام اليمن إلى مبادرة الشفافية العالمية .. مجلس الوزراء :

تشكيل لجنة لمراجعة مشروع قانون الشركة الوطنية للبتترول التوجيه بسرعة إنجاز الدراسة الاستثمارية لمشروعات المناطق الصناعية في اليمن

صنعاء / سبأ :



د. مجور يترأس اجتماع مجلس الوزراء

ناقش مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور مذكرة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي بشأن الخطوات الاجرائية والمؤسسية المرتبطة بانضمام اليمن إلى مبادرة الشفافية العالمية، وما تم إنجازه منها حتى الآن والخطوات الوطنية التكميلية اللازمة للانضمام إلى هذه المبادرة المتوقع خلال العام القادم.

وأحال المجلس في ضوء مناقشته للموضوع المذكرة إلى لجنة برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وعضوية الوزراء المعنيين لمراجعة الخطوات التكميلية في الجوانب المختلفة والرفع إلى المجلس بالنتائج للمناقشة النهائية وإقرار ما يلزم بهذا الشأن.

المصادقة على البرامج التنفيذية للاتفاق التربوي والعلمي بين بلادنا وقطر

كما ناقش المجلس مشروع قانون الشركة الوطنية للبتترول المقدم من وزير النفط والمعادن باعتباره مشروعاً تطويرياً لقانون شركة صافر لعمليات الاستكشاف والإنتاج. ويهدف المشروع إلى إعادة تنظيم شركة صافر كشركة بترونية وطنية تعمل على غرار الشركات البترولية العالمية والاستفادة في الوقت نفسه من تجربة صافر والإمكانات المادية والبشرية المتوفرة لديها. وستتولى الشركة وفقاً للمشروع الجديد القيام بتيابة عن الدولة بالعمليات البترولية المختلفة من استكشاف وتطوير وإنتاج وتصدير وتصنيع إلى غير ذلك من الأعمال المتصلة بتلك العمليات وكذا المحافظة على منشآت الإنتاج والتجميع والفصل والاستفادة منها سواء في ربط الاكتشافات الهامشية القريبة منها أو رفع اقتصادياتها وخفض تكاليف تلك الاكتشافات وبالتالي المحافظة على البنية التحتية التي تساعد على استعادة الدولة منها، فضلاً عن تطوير الموارد البشرية اليمنية في مختلف جوانب العمليات البترولية. وأقر المجلس تشكيل لجنة من وزراء الشؤون القانونية والمالية والنفط والمعادن لمراجعة المشروع والرفع بالنتائج إلى المجلس للمناقشة واعتماد ما يلزم من إجراءات لاستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة لإصدار القانون. واطلع المجلس على التصور المقدم من وزير

الدولة أمين العاصمة بشأن تعزيز عملية الاهتمام بالشباب وقضاياهم ودعم المؤسسات والنوادي والأنشطة الثقافية لترسيخ القيم والثوابت في وجدانهم وسلوكهم وتحصينهم من الأفكار السلبية والمتطرفة. واشتمل التقرير على مجموعة من المقترحات والتوصيات بالإجراءات الرامية إلى تحقيق التصور شملت المجالات الرياضية والاجتماعية والتدريب والتأهيل المهني ومحاربة البطالة وغيرها من المجالات ذات الصلة بالشباب. وأكد المجلس بهذا الخصوص على وزير الدولة أمين العاصمة ووزير المالية تحديد الاحتياجات المادية والفنية المترجمة للتصور على مستوى كافة الجهات واتخاذ التدابير الجماعية الكفيلة بالتنفيذ. وأقر المجلس التقرير المقدم من وزير شؤون مجلسي النواب والشورى والأمين العام لمجلس الوزراء بشأن الإجراءات الحكومية لتنفيذ توصيات مجلس الشورى الصادرة خلال الفترة 2005 - 2009م. وكلف المجلس وزير شؤون مجلسي النواب والشورى والأمين العام بإعداد التقرير بصيغته النهائية المستوعب للملاحظات المقدمة من قبل الوزارات المختلفة تمهيداً لعرضه على مجلس الشورى من قبل رئيس الوزراء.. مشيداً بالجهد المبذول لإعداد التقرير. وناقش المجلس تقرير وزير الصناعة والتجارة

حول المناطق الصناعية في عدن والحديدة والمكلا وجملة الجهود المبذولة من قبل الوزارة في جوانب التطوير للبنية التحتية والتشغيل بما في ذلك الإجراءات الخاصة بحماية أراضي المناطق الصناعية والتنسيق القائم مع السلطات الأمنية في المحافظات المعنية لتوفير الحماية اللازمة. ولفت التقرير إلى مذكرة التفاهم الموقعة مع شركة مينا المصرية لتطوير وتشغيل المنطقة الصناعية عند فضلا عن التنسيق مع السلطة المحلية في محافظة الحديدة والتوقيع على مذكرة تفاهم مع مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الشركة المصرية لتطوير وتشغيل المنطقة الحديدة لتأسيس شركة مساهمة "مفتوحة الاكتاب" غرضها الأساسي تطوير وتشغيل نواة المنطقة الصناعية واتفاق المؤسسات على النظام الأساسي للشركة والتوقيع عليه، إلى جانب التوقيع على مذكرة تفاهم مع المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص تتعلق بترويج مشاريع المناطق الصناعية في بلادنا إلى غير ذلك من الخطوات ذات الصلة بهذه المناطق. ووجه المجلس بسرعة إنجاز الدراسة الاستثمارية لإنشاء وإقامة شركات إستراتيجية دولية لتنفيذ مشروعات المناطق الصناعية في اليمن. وأكد ضرورة التنسيق المستمر بين مختلف الجهات الحكومية لدى مجلسي النواب والشورى وذلك لفترة من 25 سبتمبر حتى 3 أكتوبر الجاري. وتضمن التقرير مشاريع القوانين والاتفاقيات

المحمورية للسلطات المحلية الواقع في اختصاصها الإداري مشاريع المناطق الصناعية والمناطق الاقتصادية الحدودية في حماية أراضي هذه المشاريع ومنع أي اعتداء عليها ومعالجة أي دعاوى بشأن الأرض بحسب قانون الأراضي. وصدق المجلس على البرنامج التنفيذي الثالث للاتفاق التربوي والعلمي بين حكومتى الجمهورية اليمنية ودولة قطر حتى عام 2012م، ووجه باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة بشأنه. وينظم البرنامج الموقع عليه أثناء زيارة وزير التربية والتعليم إلى دولة قطر الشقيقة خلال شهر سبتمبر الماضي جوانب التعاون بين البلدين في مجالات التربية والتعليم كالاختبارات وتعليم الكبار ومحو الأمية ورعاية الموهوبين والمبدعين والحساب الآلي والتقنيات التربوية وإدارة المناهج والكتب الدراسية والتخطيط التربوي بخلاف التدريب والتأهيل وتبادل أحدث الوسائل التعليمية والخبرات والمعلومات ومعالجة الشهادات الدراسية لجميع المراحل التعليمية إلى غير ذلك من الجوانب المرتبطة بهذا القطاع. واطلع المجلس على التقرير الأسبوعي لوزير شؤون مجلسي النواب والشورى عن سير تنفيذ الإجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة بأعمال الحكومة لدى مجلسي النواب والشورى وذلك لفترة من 25 سبتمبر حتى 3 أكتوبر الجاري. وتضمن التقرير مشاريع القوانين والاتفاقيات

وفي وقت سابق من اجتماع مجلس النواب خلال تلك الفترة إلى جانب تقارير الزيارات الميدانية للجانته الدائمة وغيرها من التقارير الرقابية ذات الصلة بالحكومة. وفي ما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع المجلس على تقرير وزير التربية والتعليم حول مشاركته في الندوة الوزارية حول جودة التعليم في العالم العربي التي عقدت بالعاصمة القطرية الدوحة يومي 21 و 22 سبتمبر المنصرم، وعلى تقرير وزير السياحة بشأن مشاركته في بورصة توب ريزا للسياحة والسفر بباريس خلال الفترة 21 وحتى 24 سبتمبر الماضي. واطلع المجلس على تقرير وزير الزراعة والري بخصوص مشاركته في اجتماع كبار المسؤولين من الدول الأعضاء في المؤتمر الإسلامي حول الأمن الغذائي الذي عقد بمدينة أزمير التركية يومي 28 و 29 سبتمبر 2010م وعلى تقرير وزير الثقافة الخاص بمشاركته في اجتماع المنظمة العالمية للملكية الفكرية المنعقد بمدينة جنيف السويسرية في 20 و 21 سبتمبر الماضي، وعلى تقرير وزير الصناعة والتجارة عن مشاركته في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الـ 86 التي عقدت في مقر الجامعة العربية في العاصمة المصرية القاهرة خلال الفترة 26 حتى 30 سبتمبر المنصرم.

مجلس الشورى يناقش موضوع البحث العلمي في اليمن وسبل تطويره

صنعاء / سبأ :



جانب من الحضور



عبد الغني يترأس دورة مجلس الشورى

عقد مجلس الشورى أمس أول اجتماعات دورة انعقاده السنوية الثانية للعام الجاري برئاسة رئيس المجلس عبد العزيز عبد الغني الذي خصصه لمناقشة موضوع « واقع البحث العلمي في اليمن وسبل تطويره ».

وفي الجلسة قدمت لجنة التربية والتعليم والبحث العلمي بمجلس الشورى تقريرها عن الموضوع، الذي قام بقرائه نائب رئيس اللجنة الدكتور فضل أبو غانم ومقرر اللجنة محمد حسين العيدروس، وأعضاء اللجنة عبده علي قباطي وحسن عبد الرزاق ، أعضاء مجلس الشورى، كما شارك في قراءة التقرير عضو المجلس الدكتور حسين عبد الله العمري. واشتمل التقرير على ثلاثة أقسام رئيسية، انشغل القسم الأول منها، بإطار العام للتقرير، وأهم القسم الثاني بتشخيص الوضع الراهن للبحث العلمي في اليمن، فيما تضمن القسم الثالث الاستنتاجات والمقترحات والتوصيات. واستهدف التقرير التعرف على

التحديات التي تواجهها، والضعف والفرص المتاحة والتحديات والمخاطر، كما هدف إلى تقديم مقترحات لتحسين الوضع القائم، متبعاً في منهجيته البحثية المنهج التحليلي الوصفي، فيما انحصرت مساحة اهتمامه بتشخيص واقع السياسات العامة للبحث العلمي ضمن نشاط الأجهزة والمؤسسات الحكومية. وعرض التقرير ضمن قسمه الأول المفاهيم النظرية المرتبطة بالبحث العلمي ووظائفه، وأهدافه وغاياته ومقوماته، فيما استعرض في قسمه الثاني سياسات البحث العلمي استناداً إلى المرجعيات الدستورية والقانونية والبرامج التنفيذية للحكومة والخطة الخمسية الثالثة للتنمية للأعوام

التي يتمتع بها واقع البحث العلمي في اليمن ممثلاً في الإسناد الدستوري والقانوني، والبنية المؤسسية والدعم المقدم للبحث العلمي. وتطرق إلى جوانب الضعف التي تعترض واقع البحث العلمي، والفرص المتاحة، والمخاطر والتحديات. واختتم التقرير بعدد من التوصيات التي أكد من خلالها أهمية صياغة استراتيجية وطنية شاملة للبحث العلمي، وانخراط القطاع الخاص في تمويل البرامج البحثية ومعالجة القصور الحاصل في السياسات الحالية للبحث العلمي. وأوصى التقرير بتعزيز التعاون العلمي والتقني مع المؤسسات المناظرة في الدول الشقيقة والصديقة، وتحديد أولويات البحث

التي يتمتع بها واقع البحث العلمي في اليمن ممثلاً في الإسناد الدستوري والقانوني، والبنية المؤسسية والدعم المقدم للبحث العلمي. وتطرق إلى جوانب الضعف التي تعترض واقع البحث العلمي، والفرص المتاحة، والمخاطر والتحديات. واختتم التقرير بعدد من التوصيات التي أكد من خلالها أهمية صياغة استراتيجية وطنية شاملة للبحث العلمي، وانخراط القطاع الخاص في تمويل البرامج البحثية ومعالجة القصور الحاصل في السياسات الحالية للبحث العلمي. وأوصى التقرير بتعزيز التعاون العلمي والتقني مع المؤسسات المناظرة في الدول الشقيقة والصديقة، وتحديد أولويات البحث

التي يتمتع بها واقع البحث العلمي في اليمن ممثلاً في الإسناد الدستوري والقانوني، والبنية المؤسسية والدعم المقدم للبحث العلمي. وتطرق إلى جوانب الضعف التي تعترض واقع البحث العلمي، والفرص المتاحة، والمخاطر والتحديات. واختتم التقرير بعدد من التوصيات التي أكد من خلالها أهمية صياغة استراتيجية وطنية شاملة للبحث العلمي، وانخراط القطاع الخاص في تمويل البرامج البحثية ومعالجة القصور الحاصل في السياسات الحالية للبحث العلمي. وأوصى التقرير بتعزيز التعاون العلمي والتقني مع المؤسسات المناظرة في الدول الشقيقة والصديقة، وتحديد أولويات البحث

التي يتمتع بها واقع البحث العلمي في اليمن ممثلاً في الإسناد الدستوري والقانوني، والبنية المؤسسية والدعم المقدم للبحث العلمي. وتطرق إلى جوانب الضعف التي تعترض واقع البحث العلمي، والفرص المتاحة، والمخاطر والتحديات. واختتم التقرير بعدد من التوصيات التي أكد من خلالها أهمية صياغة استراتيجية وطنية شاملة للبحث العلمي، وانخراط القطاع الخاص في تمويل البرامج البحثية ومعالجة القصور الحاصل في السياسات الحالية للبحث العلمي. وأوصى التقرير بتعزيز التعاون العلمي والتقني مع المؤسسات المناظرة في الدول الشقيقة والصديقة، وتحديد أولويات البحث

العيد الـ (48) والـ (47) للشورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر:

الثورة الأبية التي دفنت الإمامة وطردت الاستعمار باقية للتصدي لكل الأذيان والأذنان